

العولمة ... وتحديات العالم العربي والإسلامي

فاضل عباس كاظم*

المقدمة:-

تشكل العولمة إحدى الأنماط السياسية الاقتصادية والثقافية المتطورة في المجتمعات الغربية، وذلك من أجل تحقيق أهداف وغايات وضرورات أساسية فرضها التطور العالمي المعاصر وبذلك تتمثل العولمة في مجموعة التوجهات ذات الأبعاد المستقبلية وهي تتعلق بمسائل الديمقراطية والليبرالية الغربية واقتصاد السوق الحر وتشكل مجموعة التوجهات السابقة أشد أنواع الإخطار فليس من الضروري أن تكون منسجمة ومتناسقة وهذا ما يفسر سعي القوى الدولية الكبرى وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية إلى التنظير لايدولوجيه جديدة تكون قاعدة للظاهرة الحديثة المعروفة حالياً" باسم العولمة Globalization وقد برزت في الآونة الأخيرة تساؤلات مشروعه عن طبيعة العولمة وحقائقها وأوهامها وعن جوانبها الإيجابية والسلبية وكيفية التعامل والتفاعل معها، وما هي الآثار التي تتركها على الاقتصاديات المتنوعة وبذلك تحولت بسرعة شديدة إلى قوة من القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة وهي الآن القوة التي تقود البشرية ككل إلى المستقبل وتعدّها لافرازات ومعطيات القرن الواحد والعشرين.

إن هذه القوة لا تثير القلق عند دول الشمال المتقدمة فالامر مغاير عند المجتمعات العربية والإسلامية حيث صوت الاموات فيها اقوى من صوت الاحياء والحنين للماضي يطغى على التطلع للمستقبل والاهم من ذلك يصعب الحديث عن نهايات فيها المجتمعات العربية والإسلامية لم تستكمل بناء الدولة ولم تتجز هدف الاستقلال السياسي والاقتصادي ولكن الخوف ليسش مبرراً" للهرب بل يجب ان يكون دافعا" للتحدي والمواجهة.

-مشكلة البحث

لاشك إن العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة للغاية ، ولكن هل يمكن للعالم العربي والإسلامي أن يعمل بحدود إمكانياته المتوفرة لمواجهة هذا التحدي .
- فرضية البحث/إن العولمة ليست سيئة بالمطلق ولاجيدة بالمطلق كما انها ليست خياراً" مطروحاً" على الدول والمجتمعات يمكنها الأخذ بها او تجاهلها كما نفترض بان شرط النجاح في معركة تحدي العولمة يمكن في البدء ب(عولمة العالم العربي) على اسس جديده حتى لا تبطلنا العولمة.

*مدرس مساعد كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية

-هدف البحث:- يهدف البحث الى

- 1- توضيح الجوانب الايجابية للعولمة ودورها الهام في توزيع المنافع وفي تبني سياسات التغيير البنيوية
- 2- توضيح الجوانب السلبية للعولمة وكيف يمكنها ان تعمل في الاقتصادات المستقرة والعمل على ايجاد البيئة الملائمة لها.
- **منهج البحث:-** ان المنهج الذي سنحاول الاسترشاد به فهو يجمع ما بين المنهج التحليلي المقارن والمنهج النسقي.

نسعى من بحثنا هذا تسليط الضوء على المنهجية التالية

1. مفهوم العولمة

2. التطور التاريخي للعولمة

3. العرب وتحدي العولمة

اولاً:- مفهوم العولمة

لقد تعددت التعاريف وتنوعت حول مفهوم العولمة ويعود السبب في ذلك لعدم وضوح ماهية العولمة في المرحلة الراهنة ولمراحل تطورها وظهورها فما هي حقا العولمة وكيف يمكن تعريفها. مصطلح العولمة هو الترجمة العربية للمصطلح الفرنسي ((LaMondialisation) الذي له اساس اشتقاقي هو العالم أي (Lemonde) وهو ما يعني ان الاتجاه لفرو نكوفوني استطاع ان يفرض هذا المصطلح بقوة في الخطاب الثقافي والسياسي العربي، في حين لم يفلح الاتجاه الانجلو سكسوني في تركيز مصطلح (الكوكبة) الذي هو الترجمة العربية للمصطلح الانكليزي (Globalization) الذي يحمل بين حياثه اساسا "اشتقاقيا" هو (الكوكب) (Glob) (1) ويثير مصطلح العولمة اشكالا "مفاهيميا" على صعيد اللغات الاجنبية وعلى مستوى اللغة العربية بالتحديد فمصطلح عولمة صيغ على وزن قولبه والقولبة في معناها العام ان تجعل للشئ قالبا، او هي التتميط والصهر في بوتقه معينه. واذ ربطنا هذا المعنى العام بالاساس الاشتقاقي للمصطلح وهو (العالم) نستطيع ان نخلص الى ان العولمة هي (العمل على تتميط العالم وفق نموذج معين) او هي العمل صهر العالم في بوتقه حضارية معينه. (2)

ويمكن القول بان العولمة هي العمل على تعميم النموذج الغربي وتتميط العالم وفق هذا النموذج وصهر كل الخصوصيات الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية لشعوب العالم في بوتقه النظام العالمية ذو المرجعية الليبرالية في الفكر والسياسة والاجتماع والراسمالية على صعيد الاقتصاد. كما يشير مصطلح العولمة الى انه تباين بين مفهوم (العولمة) ومفهوم (العالمية) فعلى مستوى الاصطلاح نعبر عن العولمة كم قلنا سابقا ب (monJialisation) في حين نعبر عن العولمة بمصطلح (mondiale) وعلى مستوى المفهوم: العالمية توزيع مضمون معين على نطاق جغرافية العالم وبالتالي فهو مفهوم يختزن اساس الحرية وعمق الحوار في توزيع ونشر المضامين الايديولوجية عبر العالم (3) في حين يختزن مفهوم العولمة كل ابعاد القسر والاجبار وهو ما توحى به مصطلحات التتميط والصهر. ونسائل في هذا الصدد هل استعمال القوة في تعميم النمط الحضاري الغربي دليل على ان الاجتماع البشري وصل الى ذروة نضجه الفكري

وافرز صيغة نهائية للمجتمع والدولة ونتفى دور الصراع الايديولوجي بهزيمة الفكر الاشتراكي ومن قبله الفكر النازي والفاشستي ولعل الحضور القوي والمكثف لمفهوم الاكراه الايديولوجي يخفي بين طياته حالة سيكولوجية مسكونة بهواجس الخوف من الاخر.

واذا تمعنى جيدا" من الجهة التي يمكن ان تشكل تحد حقيقي للنظام الغربي والمتمثل اساسا" في حركات الاحياء العربي الاسلامي فاننا نخلص الى ان مفهوم العولمة يستهدف العالم بصفة عامة والعالم الاسلامي بصفة خاصة وبالتالي فان الصراع الايديولوجي بين الغرب والاسلام سوف يكون من اهم العناوين العريضة التي تأطر شعارات المرحلة المقبلة في تاريخ العلاقات الدولية ولو بشكل مضمر او خفي. ومن هنا يتضح لنا بجلاء مدى زيف الادعاء بان الصراع الايديولوجي قد اعلن عن نهايته في حين ان الحقيقة هي انه تجدد شكله وطبيعته.

ولذلك فاننا ندعوا الى ضرورة التدقيق في استعمال مصطلح العولمة وعدم استعارته منهجيا"

للتعبير عن اتساع دائرة الاسلام لوجود فوارق دقيقة تميز مفهوم (العالمية) عن (العولمة). (4)
فالاسلام كرسالة عالمية، لم يعمل على الغاء خصوصية المجتمعات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بل ان الحضارة الاسلامية استمدت قوتها من مدى التنوع الثقافي والاجتماعي الناجم عن اندماج مجتمعات ذات موارث حضارية مختلفة، كما لم يفرض الدين الاسلامي على اهل الديانة المسيحية او اليهودية الدخول بالاسلام بالقوة بل ان الاسلام فتح المجال للكافرين في الدخول مع المسلمين في عهود او موثيق تلتزم بموجبها الدولة الاسلامية بعدم التعرض لهم او استعمال القوة في مواجهتهم. فمفهوم القوة في السياسة الخارجية الاسلامية يركز على عمق الدفاع عن الذات ورد العدوان ولذلك فقاعدة السلم تغطي مساحات واسعة من السياسة الخارجية الاسلامية وفقا" لاحكام القران والسنة النبوية والاجتهادات الفقهية كما ان الاسلام لا يكره الناس على الاندماج في رسالته وانما ينهج معهم اسلوب الحوار والمحاولة بالتي هي احسن، فالله عز وجل يقول: (وجادلهم بالتي هي احسن) وكذلك قوله تعالى (وادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كانه ولي حميم) وكذلك قوله تعالى (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر). (5)
بعد استجلاء مفهوم العولمة على ضوء الاصطلاح والمرجعية الفلسفية التي تحكمه وبعد بيان طبيعة العلاقات الخارجية في الاسلام مع غير المسلمين نستطيع ان نقول بان (العالمية الاسلامية) هو المفهوم السليم للتعبير عن الامتداد الجغرافي للرسالة الاسلامية وتحذر من الانحراف في متاهات التقمص النظري والاستتساخ الفكري الاعمى على غرار تعاطي الكثير من المفكرين الاسلاميين مع شعارات (اشتراكية الاسلام) اثناء بروز القطب الاشتراكي في العالم والديمقراطية الاسلامية بعد انتصار القطب الليبرالي بعد الحرب الباردة وذلك نقول (ليس هناك عولمة اسلامية انما هي (عالمية اسلامية)).

ثانيا: التطور التاريخي للعولمة

لاشك ان العولمة ظاهرة متعددة الوجة ومعقدة للغاية، ومهما بدأ ذلك غريبا" فان افكار العولمة حقيقة لم تظهر لأول مرة لا في نهاية القرن العشرين ولا في امريكا او اوربا الغربية وانما يمكن القول ان اول انسان عولمي في تاريخ البشرية كان السيد المسيح (6) هو بالضبط الذي اعلن ومنذ اكثر من الفي عام ان ما يجب ان يوحد البشرية ليس الانتماء لعرق او لشعب او دولة ما وان ما توحدتها هي فكرة علوية حول الاخوه والمساواة الكاملة لكن قطعاً" لم يكن السيد

المسيح يقصد ان تحكمنا حكومة عالمية ولا حتى قداسة البابا في روما والذي لم يرد ذكره على لسان يسوع بل ما قصده المخلص هو الاب السماوي. افكار العولمة على طريقة السيد المسيح كانت تفهم وتطبق في القرون الوسطى من قبل اقوياء العالم بشكل مباشر ووحيد الجانب مبشرين بعقيدتهم وبالتالي بايدلويوجيتهم ان رجالات الكنيسة كانوا يضطهدون مخالفيهم في الراي بالحديد الملتهب وحاولوا تصفية اصحاب الراي الاخر بالحرق. (7) وقد مارس الملوك نفس الشي وبنفس الاساليب ولكن بشكل اوسع لكن الامر تغير قليلا" مع نشوء وتمكن الافكار مافوق الوطنية بشكل كبير حول تداعيات الغزو الثقافي والاقتصادي وما يسببه من تحديات حضارية شاملة وتأثيرات سلبية على المجال الثقافي خاصة داخل العالم العربي والاسلامي .

وخلال تلك الموجات المتتالية تحركت اقلام المثقفين والاقتصاديين العرب والاسلاميين بالوقوف في وجه هذا الغزو الذي يهدد الهوية الحضارية للامة العربية والاسلامية ويعمق حالة الاستيلاء الثقافي وعلى الرغم من تلك المناداة ونواقيس الخطر الذي دقت والاتهامات التي وجهت لعدد من المؤسسات الحكومية والاهلية وكذلك النخب المتغربة باعتبارها تشجع هذا الغزو الثقافي والاقتصادي وتعمقه بطرق غير مباشرة وذلك باهمال اتخاذ التدابير الوقائية من جهة ومباشرة في بعض الاحيان خصوصا" ما تقوم به النخب المتغربة التي تبشر .وتتشر عددا من النظريات والقيم التي تقوم عليها الحضارة الغربية على انها قيم انسانية توصل اليها الانسان الغربي عن طريق التطور التاريخي الحتمي. وقد ساهم الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب وانقسام دول العالم الثالث ومن بينهما الدول العربية والاسلامية بين مناصر او مناهض للشرق او الغرب في دعم الجهود التي كانت تبذل لمواجهة ومقاومة بعض عناصر الغزو الثقافي، لان ذلك كان يصعب في دعم الدولة الوطنية واختياراتها الايدلوجية في السياسية والاقتصاد خصوصا" وبالتالي فقد كانت بعض العناصر التي تعتبرها مؤسسات من النخب الاسلاميون خصوصا" غزوا" فكريا" وقيميا" غربيا" -الغرب هنا بشقه الراسمالي والاشتراكي اختيارا" ايدلوجيا" للدولة او الحزب الحاكم.لذلك فقد كان الصراع الفكري داخل الدولة العربية والاسلامية بين النخب يدور حول تحديد مفهوم هذه الاختيارات الايديولوجية. وهل يمكن اعتبارها من قبيل الغزو الفكري الذي يمس الهوية الفكرية والحضارية للامة.ام يندرج ضمن التطور السياسي والاقتصادي والفكري الذي جاء كنتيجة طبيعة للتطور الحضاري الذي نعيشه والذي لايمكننا تجنبه بحال من الاحوال .الا ان في هذه المرحلة التي كثر الحديث فيها حول الغزو الثقافي وتداعياته السلبية، لم تكن وسائل الاعلام ووسائط الاتصال قد بلغت من التطور والانتشار ما وصلته الان وهذا التطور الثقافي في وسائل الاعلام واكتبه احداث اقتصادية مهمة عرفت الساحة العالمية، اذ بدء العمل على قدم وساق لتحرير الاسواق العالمية والغاء الحواجز الكمركية بين الدول لاستقبال السلع يرافق ذلك دعاية واسعة النطاق للترويج لقضايا حقوق الانسان والديمقراطية وضرورة تبني الايديولوجية الليبرالية جملة وتفصيلا". (9)

وهكذا فبين عشية وضحاها بدأت عناصر الايديولوجية الغربية الليبرالية تعرف طريقها نحو اوسع انتشار تعرفه عبر العالم مستفيدة من قوتها الاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها بالدرجة الاولى ومستغلة وسائل الاعلام المتطورة جدا" للتسويق والتبشير بهذه الايدلوجية وفعلا" فقد بدأ الحديث عن العولمة الاقتصادية كظاهرة ملموسة تتبلور كل يوم لتشمل جميع القطاعات

الاقتصادية داخل العالم الثالث فليس هناك الآن حديث الآن عن الخصخصة وتقليص دور الدولة في تسيير الاقتصاد الوطني وتحرير الأسواق المحلية وفتحها أمام الانتاج العالمي وربطها بالتالي بعجلة الاقتصاد العالمي الذي تتحكم فيه بالطبع الشركات العابرة للقارات والمؤسسات المالية والتمويلية الغربية العملاقة. وعلى يمكن أن نقول بأن العالم في طريقة ليصبح سوقاً واحدة مفتوحة على جميع الأسواق والاقتصادات تتحكم فيه إلى جانب رؤوس الأموال الغربية قوانين الاقتصاد الليبرالي المعمول بها في الغرب بشقية الاوربي والامريكي وبالتالي بدأ الحديث عن العولمة كظاهرة جديدة برزت على السطح فانطلقت الاقلام وعقدت المؤتمرات والندوات لعلاجها ومناقشة ابعادها وتداعياتها الايجابية والسلبية ليس فقط على المستويين الاقتصادي والسياسي وانما على المستوى الثقافي لان العولمة الثقافية بالخصوص بدت وكأنها كاسحة ستجرف وستقضي على جميع الخصوصيات الحضارية لجميع الشعوب غير الغربية بل ان شعوباً اوروبية شعرت بمخاطر هذه العولمة لانها في حقيقة الامر عولمة تحمل في طياتها مشروعا لا مركة العالم لان القيم النفسية والسلوكية والعقائدية الامريكية هي المهيمنة على هذه العولمة الثقافية فالولايات المتحدة الامريكية تهيمن وتمتلك النخبة الاكبر من وسائل الاعلام العالمية وبالتالي فمهيمنتها ليست اقتصادية فحسب وانما ثقافية كذلك وهذا اخطر ما في هذه العولمة او الامركة. (10) لان الذوق والسلوك والعرف الامريكي سيعرف طريقه نحو العالمية، مشكلاً "ضغطاً" وتحدياً" لباقي الاذواق والسلوكيات والاعراف التي تشكل بالاضافة الى الاديان والعقائد المنظومة المتكاملة للخصوصية الحضارية لباقي الشعوب في العالم.

وبما ان اجهزة الاستقبال والتقاط البث الاذاعي والتلفزيوني الفضائي قد استطاعت في الاونة الاخيرة الدخول الى مجمل المنازل والبيوت بسبب انتشارها وكثافة تسويقها العالمي ورخصها، كذلك فان المادة الاعلامية الغربية والامريكية بدأت فعلاً تصل الى المتلقي في العالمين العربي والاسلامي دون حواجز تذكر، بل بسهولة ويسر، ما جعل الحديث عن الاختراق الثقافي يحل محل الحديث السابق عن الغزو الثقافي، لان وسائل مقاومة الغزو كانت متيسرة واكثر فاعلية بحيث كان بمقدرة المؤسسات الحكومية والاهلية ان تقاوم هذا الغزو او تقف في وجهه او على الاقل تخفف من اثاره السلبية، الا ان الوضع الآن قد اختلف كثيراً فلم بعد بإمكان المؤسسات الحكومية او الاهلية ان تقوم بالدور نفسه ومما يزيد الوضع خطورة ارتباط هذا الاختراق او العولمة بتبني الخيارات الاقتصادية والسياسية الغربية ومما لاشك فيه ان وسائل الاعلام الغربية والامريكية تؤكد على ترابط هذه الخيارات في المجالين الاقتصادي والسياسي مع ما تروج له من قيم ثقافية وسلوكيات وانماط عيش غربية واذواق في الملابس والماكل وصولاً الى صياغة تفاصيل الحياة اليومية وكل ما يتعلق بها من شؤون تخص الفرد او الاسرة او المجتمع (11)

وبما ان هذه المادة الاعلامية بدأت تطرق باب الانسان وتشاركه خلواته دون رقابة او تمحيص فان اثارها المدمرة قد بدأت تظهر وتنتشر داخل الاوساط الاجتماعية فعلاً فظواهر التفسخ الاخلاقي والتفكك الاسري وظهور جرائم لم يكن المجتمع العربي والاسلامي يعرفها وغيرها من الظواهر الغربية دليل على ان هذا الاختراق بدأ اكثر صعوبة واشد تعقيداً. فان المادة الاعلامية والثقافية الغربية لاتجد لحد الآن صعوبة للوصول الى عقل المتلقي في العالمين العربي

والاسلامي وقد بدأت فعلا" صياغة الازدوات والاهتمامات والاهداف وبالتالي فنحن امام عولمة او امركة حقيقة في طريقها للتوسع والتغلغل والانتشار ولا احد يعرف الى اين ستصل وما هو الحجم الحقيقي الذي ستأخذه تداعياتها السلبية على الهوية الحضارية للامة العربية والاسلامية.

ثالثا: العرب وتحدي العولمة:

اذا اتفقنا على ان العولمة ظاهرة عالمية فاين موقعنا كعرب ومسلمين منها وما هي تداعياتها على مجتمعاتنا ونظمنا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وهل هي فرصة علينا اقبالها، ام خطر علينا اتقاء شره ام هي تحد يمكننا ان احسنا التصرف حيالها ان نتقي شرها ونستفيد من ايجابياتها ولكن وقبل الاجابة على هذه التساؤلات لابد من الاشارة الى ان مجتمعات اخرى طرحت عليها هذه التساؤلات الا ان المنفعة الاقتصادية والثقافية لهذه المجتمعات جعل وقع العولمة عليها اقل حدة، بل جنت من ايجابيات العولمة اكثر مما عانت من سلبياتها بل ان فرنسا الدولة الغربية الراسمالية كان لديها في البداية مخاوف من البعد الثقافي للعولمة حيث خشيت على لغتها وثقافتها من اللغة الانكليزية والثقافية الامريكية.

لاغرو بان العولمة مثل الديمقراطية والليبرالية والراسمالية واقتصاد السوق والاشتراكية والمجتمع المدني... الخ من المصطلحات التي اصبحت تتردد كل يوم في خطابنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتشكل حيزا" كبيرا" من هذا الخطاب ولكن دون ان تكون متصلة لا في ثقافتها ولا في وعينا السياسي مصطلحات اقحمت اقحاما" وجاءت مستوردة مثلها مثل ما استوردناه من ايدولوجيات وافكار وسلع وعلوم وتكنولوجيا وتزايد مثل هذه المصطلحات في خطابنا السياسي والاقتصادي وما يستتبع ذلك من محاولة ماسة لهذه المصطلحات انما يعكس ازمة عميقة وهي ازمة الابداع في مختلف المجالات العجز عن الابداع والاسهام في حضارة العصر هو الذي يجعل مجتمعاتنا غير محصنة في مواجهة كل ماهو جديد وهو عجز يساعد على ايجاد المبررات الاخلاقية والعملية لثقافة التقليد والتبعية.

العيب ليس بالضرورة في العولمة وغيرها من المصطلحات وما تحيل اليه من دلالات وما تنتمي اليه من منظومات فكرية او نظم سياسية واقتصادية بل العيب في من يستوردها ويتعامل معها اما كمسلمات يتم التعامل معها وتطبيقها دون محاولة الاعمال العقل لتبيينها لتصبح مناسبة للخصوصيات التاريخية والموضوعية بما فيها الثقافية للمجتمع المستورد لها او كخطر وتهديد يجب مقاومته والوقوف منه موقف المعارض والمعارض دون تفكير لاشي الا لكونها مستوردة من الاخر والاخر في نظر هذا التوجه عدو لايجوز الاخذ منه او التشبه به

ونعتقد ان التعامل العقلاني والموضوعي مع موضوع العولمة وغيرها من النظم الفكرية والاقتصادية المستوردة يتطلب عقيلة متفتحة وموضوعية بمعنى الكلمة ونقطة المنطلق في التعامل مع الموضوع هو الاقرار باننا كمجتمعات عربية واسلامية توقفنا عن المساهمة الحضارية منذ القرن الخامس عشر(سواء كانت الاسباب داخلية كخضوعنا لنظم استبدادية متسلطة او خارجية كالاستعمار) وان غالبية مشتملات الحضارة الحديثة هي نتاج الاخر ، العالم الغربي والمسيحي والقول بأننا كنا اصحاب حضارة او ساهمنا في وضع اسس الحضارة الانسانية لايفيد في شي مادنا اليوم نعتمد في معيشتنا على منتجات الاخر الثقافية والاقتصادية والعلمية وهذا القول لايعني التقليل في شان السلف الصالح فهو سلف اول" وكان

صالحاً" انذاك ثانياً" المهم ماهي مساهمتنا في حضارة اليوم فاذا اعترفنا ان مساهمتنا المباشرة معدومة او محدودة واذا اعترفنا باننا لانستطيع ان نستغني عن معارف وعلوم ونتاج الاخر قائد قاطرة العولمة لان كل حياتنا تقريباً" معتمدة على منتجات الحضارة الغربية بل نعيش عالة عليها لغياب مساهمتنا فيها او لخلل انظمتنا السياسية والثقافية او للسببين معا" اذن التوقع على الذات والوقوف موقف الرفض لكل ماهو مستورد وجديد هو موقف غير عقلاني.

لايعني ما سبق بان علينا التسليم باستحقاقات وشروط العولمة وكل ماهو وافد دون تحميص من منطلق الزعم بعالمية الفكر وعالمية القيم والنظم السياسية والاقتصادية بل المطلوب التوفيق بين ما هو وافد من جانب وواقع مجتمعاتنا من جانب اخر دون اضعاف القدسية على أي من الطرفين فالعولمة كمنظومات اقتصادية (اقتصاد السوق) وكمنظومة ثقافية (قيم وانماط سلوك ولغة تخاطب) وكمنظومة سياسية (خطاب الديمقراطية وحقوق الانسان) تحتاج الى تبيئة لانه من حيث المبدأ ومما هو علمي ان اية نظرية او منظومة سياسية او اقتصادية لاتأخذ مصداقيتها وصلاحياتها الا انها وليدة بيئة اجتماعية وثقافية محددة ومعبرة عنها ونتاج لشروط تاريخية وموضوعية وتغير هذه الشروط يفقد الفكر وما يرتبط به من ممار علميته وبالتالي عالميته لانه يتحول الى فكر منفصل عن الواقع ولكن هل نظمها التي لم تسعفنا على ان نكون خير امة اخرجت للناس ولان تضمن لشعوبنا حياة كريمة قادرة على الاستجابة لتحديات العصر وعلى رأسها العولمة.

انطلاقاً من حقيقة الاوضاع العربية المتردية ومحدودية القدرة او الارادة لان القدرة مرتبطة بالادارة ولاقيمة لقدرة دون ارادة على ان تكون فاعلين او مؤثرين في التحولات الدولية المعاصرة فان خياراتها في مواجهة العولمة تبقى محدودة.

والاسلوب الامثل في رأينا في التعامل مع العولمة ليس النظر اليها كخطر او شر داهم ولا كفرصة سانحة علينا الارتقاء باحضائها دون تفكير بل كتحد، تحد اقتصادي وتحد ثقافي وتحد سياسي، والتحدي يستوجب المواجهة لا الهروب واستنهاض الهمم لا التوكل، وهذا يتطلب وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذا التحدي، والسؤال المركزي الذي تطرحه العولمة في هذا السياق كما يقول برهان غليون ((ماهي الاستراتيجية المناسبة في وجهة نظر مجتمع صناعي و متأخر او مهمش للاستفادة من الثورة التقنية ودرء مخاطر العولمة الناتجة عنها))⁽¹⁴⁾ تحدي العولمة يحتم وضع استراتيجية لن تكون ذا قيمة الا اذا وضعت على اساس قومي عربي، أي خلق (عولمة عربية) منها ننطلق لمواجهة العولمة الكونية ويمكن التركيز هنا على اهم المجالات التي تشكل العولمة تحدياً دقيقاً علينا التعامل معه بعقلانية .

أولاً:- التحدي الاقتصادي .

ان سيطرة منطق السوق على العولمة الاقتصادية يثير مخاوف الدول الفقيرة لأن اقتصاد السوق يعني تطبيق شريعة الغاب حيث البقاء للأقوى باقتصاده، على الرغم من توقيع اتفاقية (الجات) ثم المنظمة العالمية للتجارة الحرة لمحاولة تخفيف المخاوف المترتبة على العولمة ، الا ان سلبات العولمة الاقتصادية مست العديد من دول العالم بما فيها دول عربية، وقد اكد كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة في افتتاح الدورة الثالثة والخمسين

(1998) للجمعية العامة للأمم المتحدة. إلا أن الملايين يعيشون العولمة لا كفرصة مؤاتية لكن كقوة تدمير وتعطيل وكاعتداء على مستويات معيشتهم)).

وعلى هذا الأساس يعد الاقتصاد أهم التحديات ذات الصلة بالعولمة التي تواجهها مجتمعاتنا، ليس فقط لأن العامل الاقتصادي هو أساس العولمة والمحرك الرئيس لها بل لأن اقتصادياتنا على درجة من التأزم بحيث لم تتفع كل نظريات التنمية والتحديث التي طبقت خلال النصف قرن الماضي في إعادة العافية إلى هذه الاقتصاديات، بل تزداد المديونية يوم بعد يوم ويزداد الفقر وتبدو آفاق المستقبل أكثر سوداوية، تتراوح البطالة في الدول العربية بين 14 و20 مليون عاطل عن العمل، وتسهم البطالة المرتفعة وانخفاض الأجور في زيادة حدة الفقر ويواجه الاقتصاد العربي تحديات خطيرة بسبب العولمة والاندماج في منظومة التجارة العالمية.⁽¹⁵⁾

كما أن التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية أو تقارير التنمية البشرية العربية تكشف الهوة الكبيرة بين الواقع الاقتصادي العربي من جهة واقتصاديات الدول المتقدمة بل دول من عالم ثالث من جهة أخرى، ولم ينبج من هذه الرداءة حتى الدول النفطية، فهل العولمة الاقتصادية هي طوق النجاة لاقتصادياتنا.

من المعروف أن العولمة الاقتصادية تقوم على اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية حيث المبدأ المحرك هو المبادرة الحرة واسناد تدبير الشأن العام للنخبة الليبرالية الجديدة أو السادة الجدد للعالم الذين يجمعهم منتدى دافوس متجاوزاً القومية والدين، بحيث باتت هذه النخبة بمثابة (طبقة عالمية جديدة) كما يقر انصار العولمة ومناوئوها معاً أن الاقتصاد هو العمود الفقري للعولمة وأما الأشكال الأخرى لها -العولمة الثقافية والسياسية.. الخ- إلا لواحق أو عوامل مساعدة للعولمة الاقتصادية، ومن هنا عرف البعض العولمة بأنها التعامل مع العالم كسوق واحدة يشتغل فيها تجار ينتمون إلى ثقافات مختلفة، وفي واقع الأمر فقد انسأقت غالبية الاقتصاديات العربية إلى العولمة الاقتصادية قبل أن يتم تداول مفهوم العولمة وذلك من خلال تبعيةهم والحاقهم بالاقتصاد الرأسمالي الغربي وربط اقتصادهم بشكل شبه كلي بالمراكز الرأسمالية الغربية، حتى ما ادخروه من ثروات تستثمر اليوم في الدول الرأسمالية بحيث باتت السيطرة العربية على هذه الأموال شكلية -تقدر هذه الاستثمارات بـ 700 مليار دولار حسب إحصائيات 1997- كما أن أكثر من (12) دولة عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية وهناك الشرق اوسطية والشراقة الأوروبية المتوسطة، هذا بالإضافة إلى المديونية الرهيبة على الدول العربية -بلغت المديونية أكثر من ألف مليار دولار نهاية القرن الماضي⁽¹⁶⁾.

تحدي العولمة الاقتصادية لا يكون بادوات اقتصادية فقط، بل يتطلب الأمر على ثلاثة أبعاد مترابطة :-

1- البعد الاقتصادي الخالص المرتبط بعلاقات الإنتاج والاستثمار وتطوير البنى الاقتصادية التي هي في مجتمعاتنا متخلفة، وهذا يتطلب الاقتراب المحسوب من نمط اقتصاد السوق، الأمر الذي يحتم توسيع السوق العربية أم بإحياء السوق العربية المشتركة أو تأسيس

منطقة تجارة حرة عربية او اعادة النظر في الشركاء الاقتصاديين التقليديين بالانفتاح على اسواق جديدة كدول جنوب شرق اسيا والصين واليابان .

2- البعد السياسي للاقتصاد، حيث يتأكد تلاحم الاقتصاد مع السياسة يوماً بعد يوم، فالقول بوجود نخبة ليبرالية كشرط لنجاح اقتصاد السوق يحيل للشأن السياسي أي لشرط الليبرالية السياسية حيث اكدت تجارب التاريخ ان التنمية الاقتصادية كانت مرادفة مع التنمية السياسية فنادر ما نجحت نظم استبدادية في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وحيث ان غالبية نظمنا السياسية ليس فقط مستبددة سياسياً بل مستبددة بخيرات البلاد ومتحكمة في الثورة الوطنية، حيث يوجد توازن ما بين توزيع الثروة وتوزيع السلطة، فان التحدي الاقتصادي يستبعد اعادة النظر في بنية النظم السياسية القائمة وذلك بوضع اليات لتداول السلطة، وضرورة الفصل بين الثروة والسلطة او بين النخبة الاقتصادية والنخبة السياسية، فالجمع بين الثروة والسلطة او بين النخبة الاقتصادية والنخبة السياسية، فالجمع بين الطرفين جعل السلطة اكثر استبداداً والثروة الوطنية اقل وطنية.

3- البعد الثقافي، منذ قرن من الزمن كتب ماكس ويبر max weber كتاباً بعنوان (الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)⁽¹⁷⁾ اكد فيه وجود علاقة ما بين التطور الاقتصادي ونوع الثقافة السائدة في المجتمع، من خلال دراسة مقارنة ما بين اثني عشر نسقاً ثقافياً مسيحياً وغير مسيحي وبالرغم من قدم هذه الدراسة والتحول التي عرفتھا الانساق الثقافية عبر العالم الا ان البعد الثقافي للاقتصاد او وجود ثقافة اقتصادية امر مسلم به كثقافة الادخار والاستثمار وتقديس العمل واحترام الوقت وروح العمل الجماعي وتقدير الابداع وتشجيع المبدعين واحترام الملكية الفكرية ونبذ السلبية والاتكالية وتحمل المسؤولية.. الخ⁽¹⁸⁾

البدء بالعولمة العربية نسبة الى العالم العربي- هو شرط كسب معركة التحدي الاقتصادي، فاذا عولمنا علاقتنا الاقتصادية اصبح اقتصادنا قوة ان لم نستطيع التفوق على الاقتصاديات الكبرى في العالم فعلى الاقل سيحسب لها حساب. بحيث تقلل من مخاطر العولمة الاقتصادية الكونية فيما لو تعاملت هذه الاخيرة مع اقتصادياتنا بشكل منفرد. ما اضعف الدول العربية في مواجهتنا للعولمة الاقتصادية انها (تعاملت بصف انفرادي مع تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة وعصر العولمة) والواقع الدولي اليوم يؤكد توجه الدول نحو خلق تكتلات اقتصادية كبيرة لمواجهة تحديات العولمة. الاتحاد الاوربي تكتل اقتصادي، ودول اسيا شكلت تكتلاً اقتصادياً وحتى امريكا الشمالية شكلت تكتلها الاقتصادي (النافتا) والصين بحد ذاتها قوة اقتصادية يحسب لها حساب قد يعني للبعض الزعم بان جميع اقتصاديات دول صغيرة ومتخلفة كالدول العربية لا يمكنه خلق تكتل قوي -فحاصل جمع عدة اصفار هو صفر- الرد على هذه المزاعم المحبطة والمبررة للاندماج بالعولمة الاقتصادية دون ضوابط او اعداد، هو الاستشهاد بتجربة دول جنوب شرق اسيا فحال هذه الدول في التسعينات كان اشد قتامة مما نحن عليه اليوم وكانت تعادل حالياً في تلك المرحلة ان لم يكن اقل، وقد استطاعت بالارادة وبالعقل وبالديمقراطية وبالتنسيق فيما بينها ان تشكل اليوم قوة اقتصادية يحسب لها حساب. ومن جهة اخرى الدول العربية ليست فاقدة لكل مكونات القوة الاقتصادية، فهناك البترول والقوة البشرية والارض الزراعية والموقع الاستراتيجي، والعقول والادمغة التي

تترك بلدانها لتهاجر الى الولايات المتحدة واوروبا واستراليا وكندا⁽¹⁹⁾ المشكلة تكمن في رأينا في غياب الوعي والارادة في فساد وفشل النخبة السياسية وحتى لا نخدع انفساً فان كسب رهان تحدي العولمة الاقتصادية لا يعني دخول معركة اقتصادية يحقق فيها نصراً ولا يعني ان يتساوى او يتسابق الاقتصاد العربي بين ليلة وضحاها مع اقتصاد الدول الكبرى، مواجهة العولمة بعقلية ثورية انقلابية لن يمكننا من كسب الرهان، مواجهة العولمة الاقتصادية تحتاج الى استراتيجية اصلاح وطني مكثفة وسريع، ذات بعد قومي تحدد اهدافاً ملحة قابلة للتحقق فما الذي يمنع مثلاً ان نضع هدف تحقيق الامن الغذائي من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائياً وتشجيع الاستثمار العربي داخل المنطقة العربية .

ثانياً:-التحدي الثقافي:

ان العولمة تعني ازالة كل الحدود واشكال التمايز بين الشعوب وهذا ماتم استنتاجه مبكراً في مقال لفراسيس فوكوما F.Fukuyama تحت عنوان (نهاية التاريخ) 1989 حيث خلص في بحثه الى ان الليبرالية السياسية والاقتصادية التي انتصرت على كل منافسيها عبر التاريخ هي المؤهلة لسيادة العالم دون منازع الا انه اربع سنوات بعد ذلك وفي صيف 1993 صدر مقال اثار ضجة كبيرة تحت عنوان (صراع الحضارات) لصامويل هنتغتون S.Huntington منطلقاً من الفرضية الاتية (المصدر الاساسي للصراعات في العالم الجديد لن يكون بالدرجة الاولى ايدولوجياً ولا اقتصادياً، ان الانقسام الكبير بين البشر والمصدر الاساسي لالاخلاق سوف يكون ثقافي) وان الدول سوف تظل القوة المؤثرة في الشؤون الدولية، ولكن الخلافات الرئيسية بين دول العالم سوف يقع بين جهات حضارية مختلفة ان صراع الحضارات سيكون المرحلة الاخيرة في تطور الخلافات في العالم. واهم الصدامات في نظره، سوف تحدث عند خطوط التماس الفاصلة بين الحضارات التالية، الحضارة الغربية الكونفوشية، اليابانية، الاسلامية، الهندوكية، السلافية، الارثوذكسية، امريكا اللاتينية، وضمن هذه الحضارات يبرز التحالف الكونفوشي الاسلامي المحتمل باعتباره تهديداً للحضارة الغربية، وطالب هنتغتون بضرورة مواجهته منذ الان عبر شبكة من الاستراتيجيات والتحالفات الدولية⁽²⁰⁾ الا ان الذي جرى خلال العقدين الاخرين هو تزامن العولمة كمسعى لازالة الحدود وتحويل العالم لقرية كونيه تتجاوز الصراعات والحدود الثقافية، مع الانفجار الحقيقي للاحتكاكات بين الشعوب والثقافات على المستوى الدولي، حيث تفجرت صراعات جديدة تقوم على اسس ثقافية - عرقية وطائفية - او ما يمكن تسميته (اثنية العالم) او التفكيك Fragmentation. ما وراء الشعارات البراقة للعولمة تاكد ان المروجين لها والمتحكمين بآلياتها ينطلقون من اتجاه تبشيري يعبر عن انوية حضارية غربية مسيحية او مركزية ثقافية Ethnocentrism يهدف الى (اذاعة ونشر القيم التي تمثل القاعدة المحورية لهذه الحضارة، كما يهدف الى تطوير القيم المقبولة ورفض ونبذ الاشكال الاجتماعية غير المقبولة، ومن ثم فالتعاون الدولي يتجه نحو قبول تفسير محدد لبعض القيم وذلك عن طريق عزل وادانة الدول التي تفسر هذه القيم بطرق مختلفة وقد يؤدي ذلك الى حرب مقدسة تستهدف فرض مثل هذه القيم باعتبارها قيم عالمية)) وفي ذلك يقول عبد الاله بلقزيز بأن العولمة

الثقافية ما هي الا التعبير المكشوف عن السيطرة الثقافية الغربية التي توظف مكتسبات الثورة المعلوماتية لهذا الفرض⁽²¹⁾

وبالرغم من اتضاح حقيقة الابعاد الخطيرة لعولمة ثقافية يوجهها تيار يميني محافظ ذو نزعة اصولية مسيحية متمركزة في سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية وكان وراء هوس الحرب العدوانية في العراق وداعماً للسياسة العدوانية لاسرائيل، ومثيراً للفتن ومهدداً للاستقرار داخل عديد من الدول العربية حتى الصديقة للغرب تقليدياً، بل وصول الامر الى درجة الحديث عن حرب صليبية.. بالرغم من ذلك فان هذا التهديد بدلاً من ان يستهض بهم ويستثير ويخلق حالة من الاستقطاب او التمرکز الثقافي في العالم العربي او العربي الاسلامي على اسس جديدة مفتحة على مستجدات العصر ولا تقطع مع ما يفيد من التراث، عمق في ازمة الثقافة العربية كمنظومة قيمية ان كانت تعبر عن هوية وانتماء لامة الا انها ايضاً تعكس نمط علاقات اجتماعية وانماط تفكير لم تعد تعيننا على مواجهة التحولات العالمية، حيث تفجرت الصراعات الانثوية والطائفية، وتشجعت ثقافات فرعية لتتحول الى ثقافات مضادة، وبات العالم العربي اكثر ضعفاً في مواجهة العولمة الثقافية.

لا شك ان مشاريع الاصلاح ونشر ثقافة المعرفة التي تبشر بها العولمة الثقافية فيها الجيد وفيها الرديء، وان كان يجوز القول بوجود نواياها غير بريئة عند دعاة عولمة الثقافة الا ان المنظومة الثقافية القيمية والعلاقات الاجتماعية في بلداننا تتحمل مسؤولية كبيرة في خلق علاقة غير متكافئة مع الثقافات الاخرى وللانصاف يجب القول بان ما نسميه بالثقافة العربية والتي تخشى عليها الثقافات الغازية باسم العولمة لم تكن بالشئ المثالي الذي يمكن الدفاع عنه، فالمتفقون العرب كانوا يستشعرون الازمة الثقافية والاجتماعية العميقة التي نمر بها وقبل ان نصطدم بتحديات العولمة الثقافية جرت محاولات عديدة لتجاوز ازمنا الثقافية والاجتماعية، وان كان الجميع اتفق على وجود الازمة وضرورة التغيير الا انهم اختلفوا حول الاليات والمناهج - وعليه كنا نلاحظ بألم محاولات التحديث والاصلاح وهي تنتكس اكثر مما تراكم انجازات، ليس بالضرورة لخلل في نظريات التنمية او لاسباب اقتصادية خالصة بل بسبب⁽²²⁾ وحديثاً، وفي ظل انظمة ونخب وايدولوجيا قومية واشتراكية مأزومة حاول التيار الاصولي مواجهة هذا التحدي الثقافي المتولد عن العولمة، الا ان توظيف الاصوليين لادوات ومناهج عمل تقليدية وعنيفة احياناً، وتشنتهم بين تيارات واحزاب متباينة، بالاضافة الى محاربتهم خارجياً وداخلياً قلل من فرص نجاحهم في الاستجابة لتحدي العولمة. وقد اعترف بعض اقطاب التيار الاسلامي بازمة الخطاب الاسلامي وضرورة ان يتكيف مع عصر العولمة ويستوعب ان العالم يتغير بحيث بات قرية واحدة، فيوسف القرضاوي ينتقد صرامة الخطاب الاسلامي السائد ويقول (يلزم اهل الخطاب الاسلامي او الدعوة الاسلامية ان يتحرروا في خطابهم ويتأثروا في دعوتهم، ولا يلقوا الكلام على عواهنه، فقد غدا العالم كله يسمعهم ويحلل احاديثهم²³

ثالثاً:- التحدي السياسي:

سواء سميت الشرق الأوسط الكبير أو المشروع الأمريكي للإصلاح أو التحديث السياسي ، فكلها تداعيات لما يمكن تسميته بالعولمة السياسية ، أي محاولة نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان ولكن بالطبيعة الأمريكية . وما سبق أن قلناه عن التحديين السابقين يصح في هذا السياق والسياسات هنا هو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، فما كان يوجد مبرر لأمريكا أو غيرها لأن تطالبنا لإصلاح السياسي لو كانت انظمتنا ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وكرامته ، هذا لا يعني منح شرعية للمطالب الأمريكية أو القول بأن أمريكا جادة في سعيها لنشر الديمقراطية ، حيث من تتهم أمريكا اليوم بالانظمة غير الديمقراطية وتطالب بتغييرها هي بالاساس حليفة الولايات المتحدة لعقود وكانت هذه الأخيرة تسكت عن ممارساتها المتناقضة للديمقراطية ، وانقلابها عليها يعود لعدم قدرة هذه الانظمة على تأمين الحماية لمصالح الأمريكية أو رفضها الانسياق وراء مشاريع الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية .

إن ضعف الممارسة الديمقراطية في بلداننا هو ما جعل الخطاب الديمقراطي الذي تروجه العولمة الثقافية مسموعاً ، وهو الذي اوجد المبرر للولايات المتحدة ولدعاة العولمة لينصبوا انفسهم معلمين ومرشدين لحكامنا ولشعوبنا في كيفية تأسيس المجتمع الصالح باعتبار ان نظمنا ومجتمعاتنا غير صالحة سياسياً - ودون الاطالة بالبعد السياسي لعولمة حيث هو الشغل الشاغل للمتقنين والسياسين اليوم بعد طرح أمريكا لمشروعها المسمى الشرق الأوسط الكبير ، يجب الاقرار بأن نظمنا السياسية بل وثقافتنا ايضاً غير متصالحة مع الديمقراطية ان لن يكن تناصبها العدا ، ونعتقد بأن اسباب غياب الديمقراطية في مجتمعاتنا عقود للأسباب التالية:-

1- غياب نموذج عربي اسلامي لحكم ديمقراطي يمكن الرجوع اليه واستلهامه وهذا الغياب يمس الحاضر بالرغم من محاولات مماهاة الشورى الاسلامية بالديمقراطية .

2- ندرة المفكرين الديمقراطيين المتتوريين في مركز القرار السياسي او في مركز التأثير على اصحاب القرار ، قادرون على بلورة رؤية او مشروع يربط ما بين عالمية الفكرة الديمقراطية والخصوصية الاجتماعية العربية الاسلامية ، حتى ان اسهامات مفكري النهضة العربية اوائل القرن العشرين لم تستثمر بشكل جدي ولم يبين عليها أي تطور ، وهي افكار كانت من الخصب والغنى مما يؤهلها لتكون نواة مشروع حضاري ديمقراطي عربي ، الا انها ووجهت بمعارضة من تيارات شتى ، قومية وعلمانية ودينية وثورية .

3- غياب ثقافة الديمقراطية فالديمقراطية ليست مؤسسات ولكنها ثقافة ايضاً . ما يحدث في العالم العربي والاسلامي هو ان خلق المؤسسات الديمقراطية سبق نشر الفكر الديمقراطي - عكس ما حدث في الغرب حيث مهد فكر عصر النهضة والانوار لتأسيس النظم الديمقراطية - ومن هنا نجد تعارضاً بين الثقافة الجماهيرية السائدة التي هي اما اصولية دينية او ثورية انقلابية او ديكتاتورية من جهة والثقافة الديمقراطية من جهة اخرى . إذن على العقل السياسي العربي ان يعيد النظر في معقولاته ، لایمعى ان نعيد النظر في ثوابت فكرية لم تكن الديمقراطية احداها ، وان نجد للفكر الديمقراطي مكاناً في ثقافتنا ليس فقط في ثقافة النخبة السياسية بل في الثقافة الجماهيرية ، لأن الديمقراطية هي عمل شعبي ورسمي ، فان لم تكن

الجماهير مشبعة بالفكر الديمقراطي ومستعدة لدفع استحقاقات التحول الديمقراطي، فلن يكتب للديمقراطية النجاح²⁴. ونؤكد مرة أخرى بان العولمة السياسية (خطاب الديمقراطية وحقوق الانسان) كفروع العولمة الأخرى، لا يمكن تجريده من الأيدولوجيا وبالتالي التعامل معه كفرصة سانحه، ولكن في نفس الوقت يجب عدم التعامل معه كخطر بالمطلق، المطلوب هو التعامل معه كتحد لنظمنا السياسية ولمتقفينا وللنخبة السياسية بشكل عام. والتعامل معه كتحد يعني ان نتجاوب مع ثقافة الديمقراطية ونعيد النظر في مؤسساتنا ونظمنا السياسية، ولكن ليس بما تريده امريكا او غيرها، بل بما يتوافق مع خصوصياتنا وطبيعة المرحلة التي نمر بها، فنوفق بين استحقاقات الديمقراطية من جهة وبعض ثوابت ثقافتنا، مع تحديد الأولويات ونعتقد بان خطاب الديمقراطية المرتبط بالعولمة يتبع فرصة للتيار الديمقراطي الحقيقي في عالمنا لاجراج الانظمة غير الديمقراطية من جهة وللتخلص من انماط وسلوك وتفكير معيقة للنهج الديمقراطي من جه أخرى.

الخاتمة

يمكن القول مجدداً "بان العولمة تشكل تحدياً" متعدد الأبعاد، فما دمنا غير منتجين لها وللفاعلين فيها الاباضيق الحدود، فما علينا إلا أستنهاض الكامن او المتبقي من إمكانياتنا الثقافية والاقتصادية لجعل وقع العولمة أقل خطراً" علينا ولتوظيف العناصر الايجابية فيها ونعتقد ان العرب وعلى الرغم من كل مظاهر السلبية البادية على اوضاعهم قادرون على الدخول عصر العولمة بثقة اكبر او اعادوا احياء المشاريع الوحشية السياسية والاقتصادية ولكن على اساس جديدة وبروى جديدة باضفاء البعدين الديمقراطي والاقتصادي على هذه المشاريع . ان الواقع الدولي الراهن هو الذي تشغله العولمة معظم تفاصيله السياسية والاقتصادية والثقافية، هو مجرد لحظة عابرة في تاريخ تطور المجتمعات وسيرورة النظام الدولي وبالتالي فهو ليس قدراً "محتوماً" او نهاية التاريخ. لاشك ان الدول المهيمنة وخصوصاً "الولايات المتحدة الامريكية وجدت في انهيار المعسكر الاشتراكي وما ترتب عليه من انكشاف انظمة دول العالم الثالث وخصوصاً" منها ذات السياسات المعارضة للسياسة الأمريكية فرصة تاريخية لصيرورة تطلعاتها، تستطيع من خلاله تأمين مصالحها الاقتصادية وعلى المدى البعيد ومحاصرة البؤر التي تستنهض سياسات معادية لها مانسميها الولايات المتحدة بؤر الإرهاب الا ان الولايات المتحدة بحاجة الى ورقة التوت التي تخفي هذه التطلعات وتحافظ على صورتها كملتزمة بالشرعية الدولية وبالقيم والاخلاق التي يرتضيها المجتمع الدولي ودول العالم الحر وورقة التوت هنا هي العولمة. لاغرو ان الامكانيات الراهنة للمجتمعات العربية والإسلامية لاتسمح لها بمواجهة تيار العولمة الجارف ولكن يمكن استنهاض الهمم بحيث لانسمح لهذا التيار بجرفنا او ان نكون لقمة سائغة بقم المتربصين بنا وهنا ياتي دور المثقفين المترزمين بقضايا امنهم لتتوير الراي العام بحقيقة العولمة والاعتراف بان هناك ايجابيات يمكن الاستفادة منها وهناك مخاطر يجب التحذير منها وهذا ما ننتبناه وندعو اليه.

المصادر:-

- 1-د.احمد عبد الرحمن واخرون-الاسلام والعولمة - الدار القومية والعربية-القاهرة-1999
- 2-السيد يسين -العالمية والعولمة -دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع -القاهرة -2002-
- 3-انطوني جيندر -ترجمة شوقي جلال /بعيداً عن اليسار واليمين مستقبل السياسات الراديكالية -سلسلة عالم المعرفة -الكويت 2002
- 4-د.احمد عبد الرحمن واخرون / مصدر سابق
- 5- انطوني -مصدر سابق
- 6-ابراهيم ابراش -تاريخ الفكر السياسي -دار بابل للطباعة والنشر -الرباط -1999.
- 7-نبيل علي /الثقافة العربية وعصر المعلومات -سلسلة عالم المعرفة -المركز القومي للثقافة -الكويت 2001
- 8-نورمان فان شرنبرغ - ترجمة ،حسين عمران - فرص العولمة ، الاقوياء سيزدادون قوة - مكتبة العبيكان -الرياض 2002
- 9-هشام شرابي -النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين -مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1999
- 10- جوزيف عبدالله-العولمة والهوية الثقافية-بيروت العدد 17-2004
- 11-جلال امين -العولمة والدولة-مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت 1998
- 12-ابراهيم ابراش -الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق - مجلة المستقبل العربي -مركز دراسات الوحدة العربية بيروت -عدد156- 2000
- 13-سمير امين - تحديات العولمة -مجلة شؤون الشرق الاوسط -مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق -بيروت العدد 71-1998
- 14-يوسف القرضاوي -خطابنا الاسلامي في عصر العولمة -دار الشرق القاهرة 2004
- 15-السيد يسين-مصدر سابق
- 16-محمد حسين ابو العلا -دكتاورية العولمة ،قراءة تحليلية في فكر المثقف - مكتبة مذبولي -القاهرة 2004
- 17- يوسف القرضاوي -مصدر سابق
- 18-نفس المصدر
- 19-حليم بركات -المجتمع العربي المعاصر -مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1984
- 2-محمد حسين ابو اعلا -مصدر سابق
- 21-منير شفيق -النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة -المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر -بيروت 1992
- 22-محمد نبيل الخياط (عالمية لا عولمة) -الدار الاهلية للنشر والتوزيع عمان -2003
- 23-نبيل علي - مصدر سابق
- 24-جلال امين مصدر سابق